جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الريفية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

Activating the role of rural civil society organizations in achieving sustainable development goals

إعداد الباحثة :
الزهراء سمير عبد العليم عمر

إشراف :
أ.د حنان رجائي عبد اللطيف

لاستكمال متطلبات
الحصول على الماجستير المهني " التخطيط للتنمية المستدامة "

2022

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
القسم الأول : 1-الاطار النظري	1
1- 1المقدمة	3
1-2المشكلة البحثية	4
1- 3اهداف الدراسة	4
1-4 اهمية البحث	5
1-5 تساؤلات البحث	6
1-6 منهجية البحث	6
1-7 حدود البحث	6
1-8 المبحث الاول (الوضع الراهن للمنظمات والجهود في رفع قدراتها وتفعيل ادوارها)	7-12
1-8-1 مؤسسات المجتمع المدني في الريف المعني بها البحث	7
1-8-2 القانون الذي ينظم عمل هذه المنظمات	8
1-8-3 الجهود المنشودة مؤخرا للارتقاء بمنظمات المجتمع المدني في مصر بشكل عام	10
1-9 المبحث الثاني (الدراسات السابقة)	13-21
القسم الثاني: 2-الدراسة التطبيقية	22-29
2-1 ادوات وعينة الدراسة الميدانية	22
2-2 الحدود المكانية للدراسة	22
2-3 الحدود الزمنية للدراسة	22
2-4 : نتائج الدراسة الميدانية	22-29
النتائج	30-31
التوصيات	32
المراجع	33-34

قائمة الجداول

الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (1) التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لنوع المبحوث الاجتماعي.	22
جدول رقم (2) التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لعمر المبحوث .	23
جدول رقم (3) التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للمستوي التعليمي المبحوث.	33
جدول رقم (4) التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لنوع المؤسسه.	24
جدول (5) التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لنوع عمل المبحوث في المؤسسه	24
جدول (6) التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لعدد سنين خبرة المبحوث .	25
جدول (7) التوزيع النسبي للعينة وفقا نوع الخدمات والمشروعات.	26
جدول (8) التوزيع النسبي للعينة وفقا لنوع الفئة الاكثر استهدافا.	26
جدول (9) التوزيع النسبي للعينة وفقا للعدد المستهدف.	27
جدول رقم (10) التوزيع النسبي للبرامج التدريبية للمؤسسة.	27
جدول رقم (11) التوزيع النسبي لمدي المعرفة باهداف التنمية المستدامة.	28
جدول رقم (12) التوزيع النسبي لمدي المعرفة بقانون تنظيم العمل الاهلي.	28
جدول رقم (13) التوزيع النبسي لاراء المبحوثين حول التغلب علي المعوقات.	29
جدول (14) التوزيع النسبي لبيان المعوقات للمؤسسات محل الدراسة.	29

الملخص

تعد منظمات المجتمع المدني هي الشريك الثالث في تحقيق التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 بجانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص كما أنها الأقرب للإنسان والميداني الواقعي والمحقق . إستهدفت الدراسة التعرف علي طرق ومعوقات تفعيل دور بعض منظمات المجتمع المدني العاملة الريفية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودراسة الوضع الراهن لهذه المؤسسات والتعرف علي التصورات والجهود التي تدعم تفعيل أدوارها .إعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي تم تطبيقه من خلال الجانب النظري لتغطية الجهود والمواضيع ذات الصلة و البحوث والدراسات السابقة ، والجانب التطبيقي في شكل استبيان الكتروني لعينة عشوائية من العاملين في بعض هذه المؤسسات ، في حدود الوقت المتاح للبحث ، وثمثلت نتائج البحث في تحديد مدي فهم وتعميق اهداف التنمية المستدامة لدي المؤسسات المعني بها البحث ، مدي معرفة العاملين فيها بالقانون الذي ينظم عملها ، الوضع الراهن لهذه المؤسسات بالنسبة لمستهدفيها والخدمات التي تقدمها ومعوقات ذلك ، الجهود الوطنية والدولية لدعم هذه المؤسسات.

Abstract

Civil society organizations are considered the third partner in accomplishing sustainable development objectives and Egypt's Vision 2030, alongside the official and private sectors; they are the closest to the real-life field and the Egyptian citizens in all governorates. This study aims to identify the methods and obstacles to activating the role of some rural working civil society organizations in achieving sustainable development goals, studying their contemporary status, and figuring out the perceptions and efforts that support the activation of their roles.

The study adopts the descriptive analytical approach that was applied through the theoretical process to contain the efforts, related topics, previous literature, and the practical analysis in the form of an electronic questionnaire for a random sample of workers in some of these institutions within the time frame available for this research.

Results represented in determining the understanding and Deeping the sustainable development goals for the intended institutions; they also conclude how aware the workers in civil society organizations are of their internal laws and regulations. Moreover, this study's outcome focuses on how the targeted audience sees the current status of these societal organizations, the services they provide, the obstacles they face, and finally, supporting these institutions nationally and internationally.

الكلمات المفتاحية :

المجتمع المدني ، التنمية المستدامة ، الريف المصري .

Keywords:

Civil society , Sustainable development , Egyptian rural.

1-1المقدمة:-

علي الرغم من الجهود العالمية والمحلية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة علي المستوي العالمي والمحلي وبالطبع في الريف ، تمثل نسبة سكان الريف 57.1% من سكان مصر طبقا لتوزعهم النسبي في منتصف الاعوام (1990-2020)[1] ، وقد ذكرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة في مقال بعنوان "لا للتخلي عن القرية"[2] إنه في مختلف مناطق العالم ، يواجه اربعة من أصل خمسة أشخاص يعيشون في المناطق الريفية فقرا مدقع وتصل نسبة ذلك الي 18 بالمئة من سكان الريف وتضح مشكلات التفاوت في إمكانية الحصول علي التعليم والصحة والخدمات العامة الأخري كما أن سكان الريف هم الأكثر عرضه لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان وعدم المساواة بين الجنسين وفرص عمل ضئيلة وخروقات حقوق ملكية الأراضي التابعة للسكان الأصليين، كما تعاني مناطق ريفية من النضوب الشديد وتدهور وتلوث مصادر المياة والتربة ، وعلي مستوي القرية المصرية فهناك مشكلات قد تعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، من أهمها ارتفاع معدلات الفقر وتدهور المستويات المعيشية للسكان الريفيين بالإضافة الى انخفاض مستويات التعليم والتفاوتات في تعليم البنات والذكور ومشكلات التلوث البيئي وهدر الموارد الطبيعية .

يعتبر ضعف اداء المنظمات الأهلية العاملة في الريف أيضا من أهم المشكلات التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة نظرا لإرتباط تلك المنظمات بحياة الريفيين ، حيث تعاني المنظمات الريفية بمختلف أنواعها من ضعف الهياكل المكونة لها من جانب الكوادر المدربة ومن جانب العلم والمعرفة بدور المنظمة في المجتمع والمعرفة بالفهم المتعمق للتنمية المستدامة ، وعلي وجه الخصوص المؤسسات الريفية الأهلية ذات الأنشطة والعمل التنموي الإجتماعي ، ويمكن القول أن هناك منظمات ريفية تقوم علي فكر الشخص الواحد والرأس المدبرة هذا إلي جانب القصور في دور هذه المنظمات في العمل علي القضايا المهمة في الريف مثل التعليم والصحة والوعي البيئي وإن وجودت فإن هذه الخدمات تقدم بشكل بسيط غير قوي أو مضمون نظرا لضعف التدريب والتطوع والتمويل.

، وانطلاقا من اهتمام الدولة المصرية بتطوير الريف المصري ، وانطلاقا أيضا من اهتمام الدولة بمنظمات المجتمع المدني بإعتبارها الشريك الثالث في صناعة التنمية بجانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، وتجلى ذلك في إعلان السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن عام 2022 هو عام المجتمع المدني كما تم تشكيل التحالف الوطني للعمل الأهلي.

---

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب الاحصائي السنوي – السكان – (2-3 تقدير عدد السكان طبقا للحضر والريف وتوزيعهم النسبي في منتصف الاعوام 1990-2020) 2021.

[2] موقع الامم المتحدة– إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة – مقال " لا للتخلي عن القرية " مايو 2021.
https://www.un.org/development/desa/ar/news/policy/world-social-report-2021.html

1-2 المشكلة البحثية :

تعانى المؤسسات الريفية من العديد من المشكلات التي تتمثل في القصور في تدريب وبناء قدرات العاملين داخل هذه المنظمات من ناحية الوعي بأهداف التنمية المستدامة والقاونين المنظمة لعمل تلك المؤسسات ، والقصور علي تنفيذ المشروعات التنموية ذات الهدف الإجتماعي وضعف نسبة المشروعات ذات الصلة بالأهداف الاخري بالإضافة إلي قصور دور بعض المنظمات علي الأعمال الخيرية وقلة الوعي بالعمل التنموي . ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف دور المؤسسات الأهلية العاملة في الريف وقصورها عن أداء مسئولياتها في تنمية الريف المصرى والإرتقاء به جنبا إلى جنب مع الدولة والقطاع الخاص مما يحقق أهداف التنمية ورؤية مصر 2030.

1-3 أهداف البحث :

يستهدف البحث بصفة أساسية وضع الاليات اللازمة لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني الريفية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية هي :

- التعرف علي مدي فهم وتعميق مفهوم الإستدامة وأهداف التنمية المستدامة في المؤسسات الأهلية الريفية.
- التعرف علي المشكلات التي تواجه تفعيل دور المؤسسات الريفية في تحقيق التنمية المستدامة ، وأوجه التصدي لها وحلها والتعامل معها.
- دراسة الوضع الراهن للمنظمات المجتمع الاهلي الريفية وما هو واقع تقديم الخدمات ورأس المال الإجتماعي فيها في عينة ميدانية للمؤسسات المجتمع المدني بمركز حوش عيسي بمحافظة البحيرة.
- التعرف علي التصورات الراهنة لتفعيل دور المؤسسات الاهلية الريفية في تحقيق هذه الأهداف ومدي اتساق التوجهات العملية لهذه المؤسسات مع أهداف التنمية المستدامة.

1-4 أهمية البحث :

الريف المصري هو الضمان والسند الحقيقي في أي عملية تنموية ، بل هو عصب التنمية إن صح القول في الوقت الراهن بعدما أثبتت التجارب خطأ الاعتماد علي القطاع الصناعي واهمال الزراعة[3]

المجتمع المدني المصري هو الشريك الثالث في صناعة التنمية بجانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص بل له أهميته الخاصة لأنه الشريك الأقرب للمجتمع وللعنصر البشري الذي يمثل محور التنمية المستدامة ووسيلتها أيضا ، أما عن مؤسسات القطاع الاهلي تحديدا في الريف المصري فتتمثل أهميتها في العديد من الأشكال داخل الريف منها الاتجاه الخيري والتنموي والخدمي ، إذا لم تمتلك هذه المؤسسات عوامل بشرية وإدارية مدربة جيدا علي وعي تام بمقومات وتطورات ما تقم به فسوف تتفاقم المشكلات علي سبيل المثال مشكلات المتطوعين وخلق مقترحات وفرص للتمويل .

تعتبر المنظمات الاليات الأساسية والرئيسية في المجتمع التي تسعى الي تحقيق أهدافه وإنجاز مهامه في قطاعاته المختلفة سواء زراعية أو إقتصادية أو إجتماعية أو صحية وقد ظهرت تلك المنظمات في المجتمع تلبية لحاجات المجتمع لتقوم بدور فعال فيه للعمل علي النهوض به وتحقيق حياة أفضل .[4]

أولا : الأهمية النظرية :

بالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت دور منظمات المجتمع المدني في الريف إلا إن هذا البحث سوف يتناولها من زاوية أخرى وهى الوقوف علي الأسباب التي تعوق هذه المنظمات من ناحية العاملين بها وبناء قدراتهم وخبراتهم في مجال التنمية المستدامة ، بالإضافة إلي الطرق التي تساعد في تفعيل هذه الأدوار .

ثانيا : الأهمية العلمية :

ترجع أهمية هذا البحث فى الوقوف على الدور الفعال الذي يجب أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعوقات ذلك .

[3] حنان رجائي واخرون،القاهرة – متطلبات تنمية القرية المصرية في اطار رؤية مصر 2030 –معهد التخطيط القومي –سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم (312) مارس2020.

[4] حنان رجائي– المنظمات الريفية ودورها في تنمية الريف المصري في ظل سياسة الاقتصاد الحر –كلية الزراعة جامعة عين شمس،2003.

1-5 تساؤلات البحث :

1- ما هو نوع مؤسسات المجتمع المدني الأكثر فاعلية في تحقيق التنمية المستدامة في الريف ؟

2- ما هى الأدوار الفعلية التى تقوم بها تلك المنظمات وما هو مدي معرفتهم بالتشريعات والقوانين التى تحكم تلك المنظمات ؟

3- ما هي مجالات العمل الأكثر انتشارا بين المؤسسات الريفية وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة ؟

4- كيف يمكن تفعيل دور المؤسسات الريفية في تحقيق التنمية المستدامة ؟

1-6 منهجية البحث :

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلى حيث يتناسب مع طبيعة البحث من حيث القيام بجمع المعلومات التي تخص البحث والإجابة على التساؤلات الخاصة بالوضع الحالي للفئة المستهدفة من البحث .

وتم استخدام طريقة الاستبيان علي العينة التي تتمثل في مجموعة من العاملين والمتطوعين في منظمات المجتمع المدني في مركز حوش عيسي بمحافظة البحيرة .

1-7 حدود البحث :

اولا : الحدود الموضوعية:

سبل وأدوات تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الريفية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ريف مصر .

ثانيا : الحدود الزمنية:

من أكتوبر 2021 الي ابريل 2022.

ثالثا: الحدود المكانية : محافظة البحيرة ،مركز حوش عيسي .

1-8 المبحث الأول

بعنوان: الوضع الراهن للمنظمات والجهود المحلية والدولية في رفع قدراتها وتفعيل ادوارها

في هذا الفصل سوف يناقش المفاهيم والأدوار الأساسية لهذه المنظمات بالإضافة الي الجهود المحلية والدولية التي تعمل في الوقت الراهن لبناء قدرات هذه المنظمات وتفعيل أدوارها...

1-8-1 مؤسسات المجتمع المدني في الريف المعني بها البحث :

ماهو المجتمع المدني ودوره في مصر: المجتمع المدني اكبر من كونه منظمات وتنظيمات أهلية ، فهو حالة ارتباط وتفاعل بين المواطنين بعضهم البعض ، وبينهم وبين الدولة ، علي أسس وقيم داعمة للحقوق والمواطنة والمشاركة في صنع السياسات الداعمة للحكومة ، ومن الضروري تعزيز النهج التشاركي بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة ، لتحقيق التنمية المنشودة ، وذلك في ضوء ما تتمتع به الجمعيات الاهلية من قدرة علي تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية.[1]

الجمعيات الاهلية : مجموعة من التنظيمات الحرة التطوعية لتحقيق مصالح أفرادها، وتهدف الي إقامة علاقات ثقافية مع المنظمات العاملة في المجتمع ، وهي نثق مفتوح يتأثر ويؤثر بالبيئة والمنظمات المحيطة.[2]

تشكل الجمعيات الاهلية عدد في جمهورية مصر العربية عموما عدد 48000 تعمل في العديد من الميادين والانشطة الخاصة بالتنمية في مختلف أنواعها ، وفي الشكل التالي بيان للاستفادة الإجتماعية من الجمعيات الاهلية منذ عام 2013 حتي عام2019 [3]

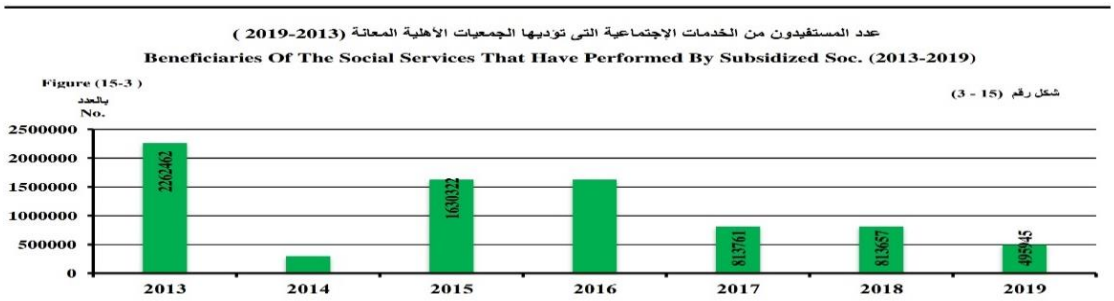

[1] ايمن السيد – نحو مجتمع مدني جديد –افاق استراتيجية – العدد(3) – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء – يونيو2021.

[2] ريهام الجوهري – العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لاهدافها– مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية – العدد (51)المجلد (1) – يوليو 2020.

[3] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب الاحصائي السنوي – الجمعيات والنقابات – الباب الخامس.2019.

جمعيات تنمية المجتمع : منظمة اهلية شعبية خاضعة لاشراف وزارة التضامن تعمل علي تحقيق اهداف المجتمع وسد احتياجاته ومعالجة مشاكله وتتنوع وتتعدد مجالات العمل بها وكذلك خدماتها بما يتوافق مع احتياجات البيئة ، والمقوم الاساسي فيها هو المشاركة الشعبية او مشاركة المواطنين في تقديم الجهود والمشروعات والبرامج التنوية التي يحتاج اليها افراد المجتمع ، الخلاصة ان جمعية تنمية المجتمع المحلي هي وسيلة المجتمع النامي وحل مشكلاته.[4]

1-8-2 القانون الذي ينظم عمل هذه المنظمات :-

محتويات قانون تنظيم العمل الاهلي رقم 149 لسنة 2019 :

(المادة الأولى) بمراعاة ما ورد بنظم الجمعيات المنِشأة بقانون أو استنادًا إلى اتفاقيات دولية أبرمتها جمهورية مصر العربية، ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ والقوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية، يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن تنظيم ممارسة العمل الأهلي.

وتلتزم جميع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الإقليمية والأجنبية غير الحكومية، والاتحادات العاملة في هذا المجال في أنظمتها الأساسية وأنشطتها وتمويلها باحترام أحكام ومبادئ الدستور والقوانين المصرية والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر. وتسري أحكامه على الجمعيات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الإقليمية والأجنبية غير الحكومية والاتحادات العاملة فى هذا المجال، ويحظر ممارسة العمل الأهلى بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقانون المرافق له.

(المادة الثانية) على جميع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات والمنظمات الإقليمية والأجنبية غير الحكومية والكيانات التي تمارس العمل الأهلي وفق التعريف المنصوص عليه فى القانون المرافق أن تقوم بتوفيق أوضاعها وفقًا لأحكامه خلال سنة من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية للقانون المرافق وإلا قضت المحكمة المختصة بحلها. وتؤول أموالها إلى صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنصوص عليه في القانون المرافق.

ويكون توفيق الأوضاع بإخطار الوزارة المختصة بجميع بيانات الجمعية أو المؤسسة الأهلية أو الاتحاد أو المنظمة أو الكيان وأنشطتها ومصادر تمويلها وبرامجها وبروتوكولات ومذكرات التفاهم، وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض ، وأن تقوم كذلك بتعديل نظمها بما يضمن أن تتوافق مع أحكام هذا القانون والقانون المرافق له.

وفى جميع الأحوال يحظر توفيق أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والكيانات التي صدر قرار بإدراجها علي قوائم الكيانات الإرهابية طوال مدة إدراجها أو التى حكم باشتراكها في إحدى جرائم الإرهاب وتشرف علي أنشطتها المتفقة مع أحكام القانون المرافق جمعية أخري تحددها الوزارة المختصة بشئون الجمعيات والعمل الأهلي، علي أن تؤول أموال الجمعيات والمؤسسات الأهلية والكيانات المدرجة علي قوائم الكيانات الإرهابية إلي صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنصوص عليه في القانون المرافق في حاله صدور حكم نهائى بإدانتها بإحدى جرائم الإرهاب.

[4] حنان رجائي – المنظمات الريفية ودورها في تنمية الريف المصري في ظل سياسة الاقتصاد الحر – قسم المجتمع الريفي والارشاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس -2003.

ويقف بقوة القانون كل نشاط يمارس بالمخالفة لأحكام هذه المادة.

(المادة الثالثة) تلتزم الجهة الإدارية بصفة دورية بحصر الكيانات التي لم تقوم بتوفيق أوضاعها وفق أحكام القانون المرافق. ويشكل الوزير المختص بشئون الجمعيات والعمل الأهلي لجنة أو أكثر من العاملين بالجهة الإدارية وغيرهم على أن تضم في عضويتها ممثلًا للمحافظة التي يقع مقر الكيان في دائرتها، تتولي تنفيذ وإتمام أعمال الحل بعد صدور الحكم القضائي بذلك، ويحدد القرار الصادر نظام عملها ومدة قيامها بتلك الأعمال.

(المادة الرابعة) يحظر على أية جهة أو كيان ممارسة العمل الأهلي أو أي نشاط مما يدخل في أغراض الجمعيات وغيرها من مؤسسات المجتمع الأهلي الواردة في القانون المرافق دون الخضوع لأحكامه.

وعلى الكيانات التي تمارس أنشطة مرخص بها بخلاف العمل الأهلي وقامت بممارسة العمل الأهلي أو نشاط يدخل في أغراض الجمعيات الأهلية أن تقوم بتوفيق أوضاعها بمجرد العمل باللائحة التنفيذية للقانون المرافق أو بمجرد إخطارها بذلك من الوزارة المختصة بشئون الجمعيات والعمل الأهلي أيهما أقرب وإلا أصدرت الوزارة المختصة قرارًا بوقف النشاط المخالف فورًا وإخطار الجهة مصدرة الترخيص أو التصريح الأصلي أو المقيد لديها أو المسجل بها الكيان المشار إليه مبينا به أوجه المخالفة لإعمال شئونها لوقف الترخيص الأصلي لممارسه عمل خارج حدود الترخيص أو التصريح الصادر منها، واتخاذ الإجراءات القانونية وفقًا للقواعد المنظمة لها علي وجه السرعة ،كما يحظر على أية جهة عير الجهة الإدارية المختصة وفقًا لأحكام القانون المرافق أن تسمح أو ترخص، بأي شكل وتحت أي مسمي، بمزاولة أي عمل أهلي أو نشاط مما يدخل في أغراض مؤسسات المجتمع الأهلي ، ويكون هذا الترخيص منعدمًا منذ صدوره ولا يرتب أثرا.

وللجهة الإدارية غلق مقر الكيانات التي تمارس العمل الأهلي منفردًا دون الحصول على ترخيص أو تصريح أو نشاط يدخل في أغراض مؤسسات المجتمع الأهلي وإيقاف نشاطها بقوة القانون وتؤول أموالها بحكم محكمة القضاء الإداري المختصة إلى صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

(المادة الخامسة) إذا لم تقم الجهة مصدرة الترخيص أو التصريح لممارسة نشاط الكيان بإلغاء الترخيص أو التصريح لهذا الكيان يجوز للوزارة المختصة بشئون الجمعيات والعمل الأهلي اللجوء لمحكمة القضاء الإداري المختصة لإصدار حكمها بحل هذا الكيان على وجه السرعة.

(المادة السادسة) مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين، تستمر مجالس إدارات الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات القائمة وقت العمل بالقانون المرافق وأجهزتها التنفيذية والإدارية في مباشرة عملها إلي أن يتم إعادة تشكليها وفقًا لأحكام هذا القانون والقانون المرافق له.

(المادة السابعة) يُصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به، وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللائحة التنفيذية والقرارات القائمة بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون والقانون المرافق له.

(المادة الثامنة) يلغي قانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧، كما يلغي كل حكم يخالف أحكام هذا القانون والقانون المرافق له.

(المادة التاسعة) يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، ويُبصم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها.

محتويات القانون :-

الباب الأول : التعريفات ، الباب الثاني: الجمعيات، الفصل الأول: تأسيس الجمعيات ، الفصل الثاني: أغراض الجمعيات وحقوقها والتزاماتها ، الفصل الثالث: أجهزة الجمعية :

أولًا: الجمعية العمومية ، ثانيًا: مجلس الإدارة، الفصل، الرابع: وقف نشاط الجمعيات وحل مجالس إدارتها وحلها، الباب الثالث: الجمعيات ذات النفع العام، الباب الرابع ، المؤسسات الأهلية، الباب الخامس: المنظمات الأجنبية غير الحكومية.[1]

1-8-3 الجهود المنشودة مؤخرا للارتقاء بمنظمات المجتمع المدني في مصر بشكل عام :

ومن ضمنها بالتأكد المؤسسات العاملة في الريف من اذ ان هناك اهتمام بالمؤسسات العاملة بالريف حيث انها شريك مدني في تنفيذ مشروع حياة كريمة في القري المصرية .

- تدشين التحالف الوطني للعمل الاهلي .
- برنامج دعم وبناء قدرات الجمعيات والمؤسسات بالتعاون من الوكالة الالمانية للتنمية GIZ بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي.
- وحدة بناء قدرات المؤسسات الاهلية – مؤسسة مصر الخير التي تهدف خدماتها بالتدريب و بناء القدرات إلى العمل على تعزيز الكفايات الفردية لرواد العمل الأهلي و القدرات المؤسيسة لمنظمات العمل الأهلي.

اولا: التحالف الوطني للعمل الاهلي : نشرت الصفحة الرسمية علي الفيسبوك لمشروع حياة كريمة في 7 من مارس 2022 حديثا عن بداية الجهود الوطنية في دعم المجتمع المدني ببداية الحديث عن التحالف الوطني للعمل الاهلي واعتبار عام 2022 عام المجتمع المدني ، وقد ورد في النص الاتي " سعداء بأول خطوة تستهدف توحيد جهود المجتمع المدني بمحبة قادرة على ملئ القلوب بنور يعين الدولة على المضي قدمًا في خطط التنمية الطموحة. ويعتبر المجتمع المدني هو واحد من أهم القطاعات التي تعمل دائما في صمت لخدمة التنمية في مصر وحبًا في الخير لبلدنا وأهلنا.

[1] الجريدة الرسمية – العدد 33 مكرر (ب) – السنة الثانية والستون -18-ذى الحجة سنة 1440هـ، الموافق 19 أغسطس سنة 2019م ، قانون رقم 149 لسنة 2019 بإصدار قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى.

واستكمالًا لسلسة اللقاءات التنسيقية التي بدأت بلقاء كافة رؤساء الاتحادات النوعية والإقليمية، والتي يعقدها فريق العمل المكلف بتنفيذ التوصية الأولى للسيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية وهي تكليف إدارة منتدى شباب العالم والجهات والمؤسسات المعنية بإنشاء منصة حوار فعالة بين الدولة وشبابها ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية، عقدت د/ نهى طلعت ومؤسسة حياة كريمة لقاء موسع مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني والعاملة في مختلف مجالات التنمية وذلك بغرفة العمليات المركزية للمشروع القومي حياة كريمة وذلك للتوافق حول نهج تشاركي لعمل هذه المؤسسات معا لتحقيق مبدأ التكامل وتوحيد الجهود مستهدفين بذلك تعظيم الجهود التنموية وتحسين أثرها على المواطن وتم هذا اللقاء بحضور مجموعة من السادة ممثلي المؤسسات والجمعيات الآتية: مؤسسة بيت الزكاة المصري،مستشفى الناس، مؤسسة الاورمان ،بنك الطعام المصري، مؤسسة مصر الخير ، مؤسسة مجدي يعقوب ، المعهد القومي للاورام بكل فروعه، الهيئة، القبطية الانجيلية، مؤسسة بهية ، مؤسسة أهل مصر ، مؤسسة صناع الحياة، مؤسسة صناع الخير ، مؤسسة راعي مصر ، الهلال الاحمر المصرى، جمعية رسالة، جمعية الباقيات الصالحات، جمعية الدكتور مصطفى محمود، مؤسسة العربي، مؤسسة ابو العينين ، مؤسسة كير.[1]

ثم استكمل هذا الحديث في 13 من مارس 2022 " تنفيذا لتوجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي بإعلان عاما للمجتمع المدني، وإيمانا بأهمية الشراكة بين هيئات ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فقد تم إجراء حوار موسع مع شركاء المجتمع المدني في مصر على مدار الفترة الماضية، حول سبل تعزيز الشراكة وتوحيد جهود العمل الأهلي لخدمة الفئات المستهدفة لاسيما في ضوء توسع المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتشمل مختلف محافظات الجمهورية. وقد انبثق عن هذا الحوار تأسيس "التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي"، وهو التحالف الأول من نوعه في مصر ، والذي يضم الاتحاد العام للجمعيات وكافة الاتحادات الإقليمية والنوعية وأبرز مؤسسات وجمعيات المجتمع الأهلي الرائدة صاحبة الجهود المعروفة والتجارب الناجحة في مساعدة محدودي الداخل على امتداد الوطني على أن يكون الباب مفتوحا أمام من يرغب في الانضمام من مؤسسات العمل الأهلي، لخدمة الأهداف التنموية للدولة المصرية ورؤية مصر ٢٠٣٠، إن هذه الخطوة المهمة ستسهم في تحقيق نتائج إيجابية ملموسة على الأرض، بإذن الله، عبر التنسيق الفعال وتوزيع الجهود ووضع قاعدة بيانات موحدة يعمل من خلالها "التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي.[2]

[1] الصفحة الرسمية لمشروع حياة كريمة – منشور فيسبوك
100064418903686=https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=336798511810776&id

[2] الصفحة الرسمية لمشروع حياة كريمة – منشور الفيسبوك .
https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=340517368105557&id=10006441

ثانيا : الوكالة الالمانية للتنمية GIZ : أعلنت مؤخرا الوكالة الالمانية للتنمية في 15 من مارس 2022 عن اطلاق برنامج دعم وبناء قدرات الجمعيات والمؤسسات بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي من خلال مشروع تكافؤ الفرص الاجتماعية ، حيث يستهدف المشروع الشباب والشبات مع التركيز على الموضوعات الآتية : إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، والمساواة في النوع الإجتماعي، وقضايا السكان والصحة الإنجابية ، والمشاركة المجتمعية للشباب ، كمرحلة أولى.[1]

ثالثا : وحدة بناء قدرات المؤسسات الاهلية – مؤسسة مصر الخير :

تهدف خدماتها بالتدريب و بناء القدرات إلى العمل على تعزيز الكفايات الفردية لرواد العمل الأهلي و القدرات المؤسيسة لمنظمات العمل الأهلي وتأتي خدماتنا في مجال التدريب وبناء القدرات دعماً لدور منظمات العمل الأهلي للمساهمة في تحقيق الأجندة العالمية للتنمية المستدامة ورؤية مصر الاستراتيجية ٢٠٣٠.

كما أن الوحدة تسعى إلى فتح باب التعاون والتنسيق مع المنظمات المعنية بتفعيل دور المنظمات الأهلية سواء كانت منظمات حكومية أو أهلية أو دولية والعمل على نقل الخبرات المتميزة في تطوير وتحفيز المنظمات الأهلية العربية للمساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والرؤى الوطنية للتنمية المستدامة 2030 ومنها الرؤية المصرية بشكل أكثر فعالية واحترافية.

وتنقسم الخدمات في مجال التدريب وبناء القدرات إلى:

برامج تدريبية إقليمية متخصصة " ومعتمدة لدعم رواد العمل الأهلي العاملين في مجال التنمية بالمهارات والمعارف التي يمكن أن تساهم في تطوير ممارساتهم داخل المجتمع ، دورات تدريبية لبناء القدرات للاستدامة المؤسسية : وهي حزمة من الدورات التدريبية التي تستهدف تنمية الكفايات المهارية للعاملين بالمنظمات الأهلية في مجال الإدارة المؤسسية بجميع ابعادها وبما يضمن افضل اداء يمكن ان تحققه داخل المجتمع في ظل متطلبات التنمية المستدامة من تحقيق الاستدامة المؤسسية.[2]

[1] الصفحة الرسمية للوكالة الالمانية للتنمية– منشور الفيسبوك. https://doroobegypt.org/ngo

https://www.facebook.com/201011980077381/posts/2099435756901651/

[2] الموقع الرسمي لوحدة بناء قدرات المؤسسات الاهلية – مؤسسة مصر الخير

https://tanmwy2030.mekeg.org

1-9 المبحث الثاني

الدرسات السابقة

1-9-1 دراسة (مصطفي محمد ،2022)[1]بعنوان: دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مستوي العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030.

دراسة تطبيقية علي الجمعيات الاهلية ،تهدف الدراسة الي التعرف علي دور الجمعيات الاهلية في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقا للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030، وذلك من خلال محو الامية الهجائية والرقمية وتمكين الطلاب من التعليم ، بالاضافة الي العمل علي تحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية علي المستوي القومي .

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي في دراسة متغيرات الدراسة كما تعتمد علي المنهج التحليلي في معرفة اراء المستقصي منهم حول موضوع الدراسة ،كما تفترض هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين دور الجمعيات الاهلية كاحدي منظمات المجتمع المدني في الارتقاء بالعملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030 ونتيجة لاختبار الفرض الرئيس للدراسة والفروض الفرعية المنبثقة منها توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج من أهمها ان هناك علاقة ارتباطية طردية قوية بين المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل "تفعيل دور الجمعيات الاهلية ، وتنمية وعي الجمعيات الاهلية ، وتبني الجمعيات الاهلية لاستراتجية التعليم " ومع المتغير التابع هو " تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقا لرؤية الاستراتيجية للدولة 2030"

كما توصلت الدراسة الي مجموعة من التوصيات من اهمها ضرورة وضع استراتيجيات لتحقيق الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030 في اطار الشراكة الجادة والتي تتحول الي تفويض مجتمعي لادراة منظمات المجتمع المدني ، كما أوصت بضرورة اعتماد منظمات المجتمع المدني شريكا مع الحكومة في وضع برامج التخطيط والتنفيذ الجادة للعملية التنموية علي المستوي المحلي .

[1] مصطفي محمد علي- دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مستوي العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر – 2030 ، كلية العلوم الادارية ، اكاديمية السادات للعلوم الادارية 2022.

1-9-2 دراسة (مي مجيب ، 2022)[1] بعنوان : العلاقة بين الحكومات وقوي المجتمع المدني في ظل جائحة كرونا وانعكاساتها علي ادارة الازمة.

اشارات الدراسة الي وظيفة المجتمع المدني ومنظماته ، لما للمجتمع المدني دور محوري في تخفيف حدة المشاكل المجتمعية الناتجة عن الوباء وتبديدها ، وهو في الواقع دور حيوي ، واختبار قوة ومرونة منظمات المجتمع المدني في الحالات المختلفة ، حاولت الدراسة استعراض طبيعة العلاقة بين الحكومات والمجتمع الدمني في عدة دول ديمقراطية مثل المملكة المتحدة والنمسا أو استبدادية مثل المجر وتركيا والصين للوقوف علي الاختلافات في طبيعة العلاقة الثنائية ، وبيان مدي تأثيرها علي طريقة ادارة الازمة بين النجاح والاخفاق .فهناك حالات تجاهلت دور منظمات المجتمع المدني خلال الازمة ، بل واستغلت الازمة لمضاعفة القيود علي اداء تلك المنظمات من اجل المشاركة في تخفيف حدة اثار الجائحة ، بينما نجد ان دولا اخري دعت فيها الحكومات – سواء المحلية او الاجنبية – شركاء من المجتمع المدني للتعاون والتكاتف لمواجهة اثار الجائحة ، بل ونظمت تعاونا متعدد المستويات بين كافة القطاعات ، وزودت الشركاء بالموارد المالية اللازمة من أجل تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة في عملية التصدي للوباء واثاره وفقا لمبادئ الديمقراطية القائمة علي المشاركة .

1-9-3 دراسة (ريهام مصطفي ، 2020)[2] بعنوان : العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لاهدافها.

سعت الدراسة الي وصف العلاقة بين ابعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لاهدافها ، وذلك من خلال تحديد ابعاد ممارسة الشفافية كاحد ابعاد الحكم الرشيد ، ووصف الدور الذي يمكن ان يقوم به المنظم الاجتماعي لدعم ممارسة الحوكمة في الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لاهدافها وسعت الدراسة لتحقيق بعض الفروض ، الفرض الرئيسي والاول : من المتوقع ان يكون مستوي ممارسة ابعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لاهدافها متوسطا ، الفرض الرئيسي الثاني :من المتوقع ان يكون مستوي دور المنظم الاجتماعي في دعم ممارسة الحوكمة في الجمعيات الاهلية وتحقيق اهدافها متوسطا ، الفرض الرئيسي الثالث : من المتوقع ان يكون انعاكسات ممارسة ابعاد الحوكمة في الجمعيات الاهلية علي تحقيق اهداف التنمية متوسطا .

[1] مي مجيب عبد المنعم مسعد – العلاقة بين الحكومات وقوي المجتمع المدني في ظل جائحة كرونا وانعكاساتها علي ادارة الازمة.– كلية الاقتصاد – جامعة القاهرة ، 2022.

[2] ريهام الجوهري – العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لاهدافها– مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية – العدد (51)المجلد (1) – يوليو 2020.

1-9-4 دراسة (حنان رجائي واخرون،2020)[1]بعنوان : متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030.
اشارت الدراسة في الجزء الذي يختص بالجمعيات الاهلية في القرية الي بعض المتطلبات الخاصة بالجمعيات الاهلية ، ومنها 1- توفير البيئة التشريعية والسياسية المناسبة لحفز المجتمع المدني في تنفيذ برامج تنموية ريفية .2- اعفاء منظمات المجتمع المدني من الضرائب والجمارك لتحفيزها علي المشاركة في التنمية .3- وجود الية للتنسيق والتعاون بين الجمعيات والمتطلبات الاهلية بالقري وبعضها البعض وبين الدولة .4- توفير البيئة الداعمة للجمعيات الاهلية والعمل الاهلي والتطوعي ، وخاصة في الريف من خلال تأمين الدولة لانشطها وتوفير التشريعات الملاءمة لها.5- وجود الية للرقابة علي اعمال الجمعيات الاهلية وخاصة في الريف بدون التدخل في عمل هذه الجمعيات حتي لا تتعارض مع الهدف من انشاءها وهو ان يكون محور للنشاط الاهلي معد من تدخل الحكومة ، وبشكل عام اشارت الدراسة الي عدم وجود رؤية محددة لتنمية القرية المصرية وان الجهود العديدة التي بذلت كان ينقصها معرفة الاحتياجات والمتطلبات الحقيقة للقرية المصرية والفلاح المصري ،ومع عودة الدعوة مرة اخري لتنمية القرية في اطار استراتجية التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 من خلال البرنامج القومي لتطوير القري والمبادرات المتعددة لخفض الفقر في القري لم تكن ايضا هناك رؤية واضحة لمتطلبات تطوير القري او تحديد لأولويات التي يجب البدء بها لتحقيق التنمية المستدامة للقرية المصرية ، وكيف يمكن تحقيق التوازن والتكامل بين عناصر هذه التنمية ، وماهي ادوار المختلفة للجهات الفاعلية (دولة ، قطاع خاص ، مجتمع مدني) في تحقيق تلك المتطلبات .

1-9-5 دراسة (نها ممدوح ، 2020)[2] بعنوان : دور الجمعيات الاهلية لتنمية الوعي الصحي بالمجتمعات الريفية .
تتناول الدراسة أهم أدوار الجمعيات الاهلية لتنمية الوعي الصحي بالمجتمعات الريفية واهمية التنسيق بين الجهود الحكومية والاهلية لتحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة ، وهدفت الدراسة الي التعرف علي الحاجات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي لتنمية الوعي الصحي بالمجتمعات الريفية وطبقت الدراسة علي (11) من أعضاء مجلس الادراة والاخصائيين الاجتماعين ، (120) من المستفدين من خدمات الجمعية بجمعية تنمية المجتمع بكوم علي بالغربية وتوصلت نتائج الدراسة الي ان التنسيق بين الجمعيات الاهلية يحقق التنمية والتعاون بين الجهود الحكومية والاهلية والمشاركة المجتمعية تساهم في تنمية المجتمع وتقدمه وتنمية الوعي الصحي ، كما أوصت الدراسة بضرورة التدريب لزيادة المهارات والخبرات للأخصائيين الاجتماعين ومع استخدام التكنولوجيا لتطوير الانشطه والخدمات الصحية المقدمة لتحسين نوعية الحياة في المجتمع .

[1] حنان رجائي واخرون ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (312) – مارس 2020
[2] نها ممدوح ، دور الجمعيات الاهلية لتنمية الوعي الصحي بالمجتمعات الريفية ، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية ، المقالة 18 ، مج 20 الجزء الاول ، ص 863-824.(2020)

1-9-6 دراسة (هويدا عدلي، 2019)[1]بعنوان : دور مؤسسات العمل الخيري في التنمية ومواجهة الفقر.

تناقش هذه الدراسة قضية الجمعيات الأهلية وجهودها في مجال الأعمال الخيرية والحد من الفقر، وتهتم باكتشاف جوانب الخلل في منهجية التعامل مع الفقر، من خلال العمل الخيري والرعائي، والعمل على طرح رؤية بديلة قد تمثل أرضية لحوار مجتمعي حول كيفية الحد من الفقر، وتنقسم إلى أربعة أقسام، **أولًا:** مؤشرات الفقر في مصر، **ثانيًا:** الملامح العامة لخريطة أهم الجمعيات الأهلية الخيرية في مصر، **ثالثًا:** جوانب الخلل في منهجية مكافحة الفقر، وأخيرًا بعض الأفكار حول الرؤية البديلة ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة .

وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج منها: اعتماد برامج لتنمية الأسـر الأشـد فقرًا، عن طريق تقديم فرص عمل جديدة، وتصـميم برامج تدريب وتأهيل للقوى العاملة؛ لإكسابها المزيد من المهارات والكفاءات.

1-9-7 دراسة (إسبر ، 2019)[2]بعنوان : دور الجمعيات الاهلية في تمكين الشباب اجتماعيا واقتصاديا :دراسة استطلاعية لاراء جمهور الجمعيات الاهلية الناشطة في مدينة دمشق.

هدفت الدراسة التعرف علي درجة مساهمة الجمعيات الاهلية في تميكن الشباب اقتصاديا واجتماعيا في المجتمع السوري من وجهة نظر الشباب المستفيد من برامجها ، ولتحقيق الهدف قامت الباحثة بتصميم استبانة موجهة لجمهور الشباب المرتاد الي الجمعيات الاهلية تضمنت علي عينة عشوائية بعدد (190) مستفيد من الجمعيات ، وقد اظهرت النتائج ان الجمعيات الاهلية تساهم في دعم الشباب من خلال ، الاهتمام بمكافحة البطالة ، وتعليمهم طرق البحث عن عمل ، وتدريبيهم علي العمل التطوعي للانخراط في الجمعيات واستثمار الوقت .

كما اظهرت الدراسة وجود فروق دالة احصائيا بين متوسط استجابات الشباب نحو دور الجمعيات الاهلية في التمكين الاقتصادي تعزي الي متغير المؤهل العلمي لصالح طلاب الدراسات العليا .

[1] هويدا عدلي(2019) دور مؤسسات العمل الخيري في التنمية ومواجهة الفقر، مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مصر.

[2] اسبر وئام ، (2019) دور الجمعيات الاهلية في تمكين الشباب اجتماعيا واقتصاديا :دراسة استطلاعية لاراء جمهور الجمعيات الاهلية الناشطة في مدينة دمشق ، مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية ، جامعة البعث ، سوريا.

1-9-8 دراسة (رمضان عبد المطلب، 2019).[1]بعنوان: المشروعات الصغيرة كأحد آليات دعم فقيرات الريف من منظور التخطيط الاجتماعي.

أشارت الدراسة إلى التأكيد على أنه على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة معدل مشاركة المرأة بصفة عامة، والمرأة الريفية بصفة خاصة، لدفع عجلة التنمية سواء كانت هذه الجهود من خلال منظمات وهيئات ومؤسسات حكومية وأيضًا من خلال مشروعات عديدة، فإنه لم تتمكن هذه الجهود من تغيير وضع المرأة، وخاصة المرأة الريفية، فأصبحت أكثر حرمانًا وتهميشًا وفقرًا، وخاصة في المناطق الريفية المترامية الأطراف وفي المناطق النائية، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على برامج المشروعات الصغيرة، ودورها في زيادة دخل فقيرات الريف وإسهاماتها في مواجهة الفقر، والتعرف أيضًا على الصعوبات التي تواجه تلك المشروعات، وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج منها: والعمل على إقامة شبكة مكاتب لمساعدة العاطلين عن العمل في إيجاد الوظائف الملائمة تعديل قوانين الحد الأقصى لدخل الأسرة؛ للحصول على مساعدات من وحدات الضمان الاجتماعي لتتناسب مع الظروف الحالية وتتناسب أيضًا مع أفراد الأسرة، مع مراجعة معاش الضمان ليتناسب مع عدد أفراد الأسرة وأسعار المواد الغذائية الأساسية الحالية؛ لحماية الأسر الفقيرة وأبنائها تشكيل لجان من وحدات التضامن الاجتماعي بالاشتراك مع القيادات الشعبية بالقرى الفقيرة لدراسة حالات التعسر في سداد القروض، وتقديم المعونة الفنية والمادية اللازمة لهم.

1-9-9 دراسة (ابراهيم محمد ، 2018)[2]بعنوان : الجمعيات الاهلية ودورها في تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة من منظور تنظيم المجتمع .

استعرضت الدراسة الجمعيات الاهلية ودورها في تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة من منظور طريقة تنظيم المجتمع ، باستخدام المنهج الوصفي .وجاءت الادوات متمثلة في استبانة لجمع المعلومات والبيانات ، وتم تطبيقها علي عينة من الاخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات الاهلية بمحافظة كفر الشيخ (مطوبس وفوة) والبالغ عددهم (82) وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج ومنها ، ان للتنمية الاجتماعية المستدامة عدة اهداف منها ، دعم وتعزيز مشاركة الجمعيات الاهلية الاهلية في النهوض بتنمية المجتمع ، كما اوضحت الدراسة اليات تفعيل دور الجمعيات الاهلية لتعزيز التنمية ومنها تعبئة الموارد البشرية وارسال دعائم التنمية الاجتماعية المستدامة ومنها ، عدم توفير التمويل الكافي الذي اثر علي اداء الجمعيات الاهلية في كافة المجالات وتدخل وزارة التضامن الاجتماعي في انشطة الجمعيات الاهلية مما يشير الي المركزية الكبيرة والمعوقات البيروقراطية ، واختتمت الدراسة بعرض التصور المقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتعزيز دور الجمعيات الاهلية لتنمية الاجتماعية المستدامة موضوحا فيه مبرراته واهم العمليات الاجتماعية

[1] رمضان أحمد عبد المطلب ، المشروعات الصغيرة كأحد آليات دعم فقيرات الريف من منظور التخطيط الاجتماعي، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية.2019

[2] ابراهيم محمد (2018) ، الجمعيات الاهلية ودورها في تعزيز التنمية الاجتماعية من منظور طريقة تنظيم المجتمع ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين ، صفحات (305-350).مصر.

الاساسية التي تتضمنها التنمية الاجتماعية واهداف التصور المقترح واستراتيجياته التي يعتمد عليها ودور اخصائي تنظيم المجتمع في الجمعيات الاهلية ، والوسائل والادوات المستخدمة في التصور المقترح ومعايير قياس فاعلية الجمعيات .

1-9-10 دراسة (عبد الله ، 2018)[1]بعنوان : اسهامات جمعيات حماية البيئة في تحقيق التنمية المستدامة.

سعت الدراسة الي تحديد مدي اسهامات جمعيات حماية البيئة تحقيق التنمية المستدامة ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المعتمد علي منهج المسح الاجتماعي الشامل ، وتمثلت ادواتها في ثلاث استمارات استبيان مطبقة علي كلا من اعضاء مجلس الادارة بجمعيات حماية البيئة وعلي العاملين بها وعلي المهتمين بالعمل في مجال حماية البيئة والبالغ عددهم (79) فرد ، وناقشت الدراسة مفهوم كلا من ، المؤسسات الاهلية ، البيئة ، التنمية المستدامة ، وتطرقت الدراسة الي عرض اهداف حماية البيئة والمشكلات المتعلقة بها وكذلك اهمية المؤسسات الاهلية كاحدي صور منظمات المجتمع المدني ، كما بينت المعوقات والمشكلات التي تواجه جمعيات حماية البيئة ، كما ذكرت الدراسة مبادئ التنمية المستدامة ،وكذلك الركائز التي تستند عليها .

واشارت نتائج الدراسة الي ان الجمعيات اهتمت بتبادل الخبرات بين القيادات وبعضها فيما يتعلق بمشكلات البيئة من خلال عقد اللقاءات المنظمة ، كما ساهمت في تنظيم اكساب القيادات المجتمعية الوعي بأهمية الحفاظ علي البيئة ، واخيرا قدمت الدراسة رؤية مستقبلية من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتحديد اسهامات جمعيات حماية البيئة في تحقيق التنمية المستدامة .

[1] عبد الله احسان - اسهامات جمعيات حماية البيئة في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين ، صفحات (134-204)مصر.(2018).

1-9-11 دراسة (أسامة واخرون ، 2017) [1]بعنوان : دور المنظمات الأهلية في تنمية المجتمعات الريفية في محافظة المنيا دراسة حالة جمعية الأورمان الخيرية .

استهدفت الدراسة بصفة رئيسية التعرف علي دور جمعية الاوررومان الخيرية في تنمية المجتمعات الريفية بحافظة المنيا وذلك من خلال اهداف فرعية تتمثل في :-

- التعرف علي الانشطة المستقبلية التي يرغب المستفيدين في قيام جمعية الاورمان الخيرية بها
- التعرف علي مقترحات المبحوثين لتفعيل دور تلك المنظمات (جمعية الاورمان الخيرية) .

وتوصلت الدراسة الي اهم النتائج التالية :-

اولا : التعرف علي الانشطة المستقبلية التي يرغب المستدفيدين قيام الجمعية بها : بالمقابلة الشخصية لعينة البحث عن طريق استمارة استبيان خصصت لذلك تم التوصل الي التعرف علي الانشطة المستقبلية التي يرغب المستفدين قيام الجمعية بها

1. انشاء وحدات صحية متنقلة .
2. انشاء بعض المصانع الصغيرة التي يعمل بها شباب القرية كصناعات النسيج والفخار .
3. انشاء المشاريع الداجنة ضمن مشروعات جمعية الاورمان .
4. مساهمة ومشاركة الجمعية في الاعمال الزراعية كمستلزمات الانتاج والتقاوي.
5. رصف وتعبيد الطرق داخل القري .

ثانيا : التعرف علي المقترحات التي يمكن أن توضع في الاعتبار لتفعيل دور تلك المنظمات (جمعية الأورومان الخيرية) وبالدراسة تم التوصل الي حصر تلك المقترحات التي توضع في عين الاعتبار لتفعيل دور تلك المنظمات من وجهة نظر المبحوثين وهي :

1. العمل علي التنسيق بين الجمعية وباقي الجمعيات في المنطقة لزيادة فاعلية الجمعية .
2. العمل علي رفع كفاءة ومستوي العاملين بالجمعية من خلال عقد دورات تدريبية لهم .
3. توفير الامكانيات المادية للعاملين بالجمعية مثل وسائل الاتصال ، والتنقل الي أماكن تقديم الخدمة في القري .
4. انشاء مكاتب فرعية تمثل الجمعية بالقري لاختصار وقت تقديم الخدمات وتقليل الضغط علي الجمعية الام.

[1] اسامة أبو المكارم واخرون - دور المنظمات الريفية في تنمية المجتمعات الريفية في محافظة المنيا دراسة حالة جمعية الاورمان الخيرية ،قسم الاجتماع الريفي- كلية الزراعة جامعة المنيا (2017).

1-9-12 دراسة (حنان رجائي ،2015) [1]بعنوان : التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011.

اشارت الدراسة الي التغيرات بعد ثورة 25 يناير 2011 علي مستوي الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي والريفي وانعاكساتها علي جميع مكونات المجتمع المصري وخاصة الريفي بالاضافة الي الاثار الايجابية والسلبية وتوجيه ماهو سلبي منها .ومن ضمن ما توصلت اليه الدراسة تراجع أوضاع المؤسسات الريفية ورصدت الدراسة العديد من التغيرات الاجتماعية ومن اهمها تراجع اوضاع التنمية البشرية في الريف المصري من تعليم وصحة وزيادة معدلات الهجرة الريفية الغير شرعية ، بالاضافة الي استمرار تراجع دور الجمعيات الاهلية تضمنت الدراسة احدي عشر فصلا اعتمت علي المنهج الوصفي التحليلي لعرض اهم المتغيرات الدراسية بالاضفة الي الاعتماد علي المنهج المقارن بين فترتين (2009-2010) و (2011-2012) ، كما تم الاستناد فيهاا الي نتائج استطلاعات الرأي الحديثة لبعض المراكز البحثية حين ذاك وتحليل المضمون لبعض ما جاء في الصحف الرسمية ، وقد وضعت الدراسة العديد من التوصيات في اطار معالجة التغيرات السلبية بعد ثورة 25يناير من اهمها تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار وخاصة في الزراعة وزيادة الانتاج الزراعي والمساحات الزراعية وتفعيل القوانين الخاصة بالتعدي علي الاراضي الزراعية ، اعادة هيكلة المؤسسات الريفية ، الاهتمام بالتنمية البشرية في الريف ، وضع خطاب اعلامي مناسب للريفين ، علي ان يرتبط ذلك كله بالدور الجديد للدولة بعد ثورة 25 يناير.

1-9-13 دراسة (وفاء عبد الله ،2013)[2] عنوان: المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر .

اشارت الدراسة الي تصور للجانب الاهلي وفلسفته ودوافعه ومجالاته في مجالات التنمية والتأكيد الخاص علي دوره السياسي والتاريخي في أنشطته التنمية خلال العشرينات من القرن الماضي ، و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والذي حاولت من خلاله الوصول الي هذا الهدف من خلال ثلاث فصول رئيسية يتناول كل فصل ثلاث مباحث فرعية حيث تناول الفصل الاول المجتمع المدني في مصر وظروف الحاضر المعاصر وفلسفته ودوره من خلال ثلاث مباحث فرعية ، اما الفصل الثاني فقد تعرض الي المجتمع المدني والعمل الاهلي وانظمته في التنمية الاجتماعية في مصر ، وتختم الدراسة بالفصل الثالث والاخير ثم قدمت الدراسة في نهايتها رؤية تحليلة حول المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر وتلقية الضوء علي المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر .

[1] حنان رجائي عبد اللطيف ، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011 ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (256) معهد التخطيط القومي (يناير 2015).

[2] وفاء احمد عبدالله ، المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر (بالتركيز علي دور الجمعيات الاهلية في مجالات التنمية الاجتماعية) ، سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم (241) معهد التخطيط القومي (2013)

1-9-14 دراسة (أسامة أحمد حسن،2013)[1]بعنوان : مؤشرات تخطيطية لتفعيل دور بعض منظمات المجتمع المدني في مواجهة الأزمات والكوارث.

استهدفت الدراسة تقويم الدور المتوقع والفعلي لجمعية الهلال الاحمر المصري ومحاولة التوصل الي اهم المعوقات التي تحول دون فاعلية جمعية الهلال الاحمر في مواجهة الازمات والكوراث ، وقد تمت الدراسة في مسارين أحدهما الكفاءة والاخر الفاعلية وذلك من خلال قياس كفاءة العاملين والمسئولين والخبراء داخل جمعية الهلال الاحمر المصري ، وفاعلية الدور الفعلي لجمعية الهلال الاحمر المصري في تقديم الخدمات للمستفيدين.

وقد تم ذلك من خلال عدة ابعاد (قدرة الجمعية علي تقديم الخدمة ، الاستمرارية في تقديم الخدمة ، السرعة في تقديم الخدمة ، العلاقات الانسانية الافقية والرأسية بين العاملين بعضهم البعض وبين المستفيدين) وتوصلت الدراسة الي العديد من النتائج من اهمها وجود قصور في ثقافة المشاركة المجتمعية لدي افراد المجتمع ووجود قلة في تدريب العاملين بالجمعية علي مواجهة الازمات و الكوارث ووجود نقص في عدد الباحثين الميدانيين المؤهلين في مجال الازمات والكوراث وصعوبة التنسيق بين الجمعية والجمعيات الممثالة العاملة في مجال الازمات والكوارث وضعف الحصول علي البيانات المناسبة لنشاط الجمعية.

التعليق علي الدراسات السابقة :-

تري الباحثة أن الدراسات السابقة التي تدور في نفس موضوع البحث قد ناقشت ودارت حول المواضيع والمتغيرات التالية كل علي حدى : الوعي الصحي ودور الجمعيات الاهلية فيه والتنسيق بين الجمعيات الاهلية والحوكمة واستخدام التكنولوجيا ، ودور الجمعيات الاهلية في مواجهة الكوارث ومعوقات ذلك ، التنمية الاجتماعية والدور السياسي ،وتناولت ايضا الدور السياسي والاجتماعي من التعليم والصحة بالتعرف علي اداء البحوثين ، التمكين الاقتصادي للسيدات من منظور التخطيط الاجتماعي ، تمكين الشباب بالاضافة الي الاعمال الخيرية والحد من الفقر ، التعليم ومحو الامية الرقمية ، واخيرا مواجهة جائحة كرونا ، بينما لم يتم تسليط الضوء بالشكل الكافي علي المعرفة والتعميق بالتنمية المستدامة لدي مؤسسات المجتمع المدني في الريف اذ ان هذه الدراسات تسلط الضوء علي التنفيذ لمحور واحد فقط أو هدف واحد فقط دون الالتفات لفكر الاستدامة الشاملة التي لابد من ربط المحور او هدف المنفذ بباقي المحاور او بعض الأهداف ومن هذا فمن المتوقع أن يتوصل هذا البحث الي تعميق هذا الفكر عن طريق معرفة مدي قدرة الاعضاء والعاملين والمتطوعين في المؤسسات الريفية وخططهم المستقبلية لبناء هذه القدرات اضافة الي التعرف علي المعوقات التي تحول دون تنفيذ المشروعات والمبادرات التنموية التي تسعي الي الهدف الرئيسي.

[1] اسامة احمد حسن (2013) مؤشرات تخطيطية لتفعيل دور بعض منظمات المجتمع المدني في مواجهة الأزمات والكوارث ، القاهرة – جامعة الازهر

2-الدراسة الميدانية (المبحث الثالث)

2-1 ادوات وعينة الدراسة الميدانية :-

تم عمل استبيان الكتروني لاستهداف عدد من المبحوثين بشكل عشوائي ، يمثلون فئة أعضاء مجالس الادارة والمتطوعين والموظفين داخل الجمعية سواءا في الهيكل الاداري للمؤسسة أو موظف داخل مشروع تنموي تنفذه المؤسسة ، هؤلاء الفئات هم من يملكون الرؤية الواضحة حول الخدمات والمستهدفين ورؤية المؤسسة التي يعملون بها ، قام بملئ الاستبيان عدد (16) فرد داخل الجمعيات بمركز حوش عيسي بمحافظة البحيرة.

2-2 الحدود المكانية للدراسة :

2-2-1 توصيف محافظة البحيرة والمركز محل عمل الدراسة :-

واحدة من محافظات الوجه البحري تقع في غرب الدلتا تبلغ مساحتها حوالي 9.117 كم مربع كما يبلغ عدد سكانها 6.632.497 في 2021/1/1 طبقا للكتاب الاحصائي السنوي من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

2-2-2 توصيف مركز حوش عيسي محل الدراسة :-

واحد من مراكز محافظة البحيرة يقع شمالاها يتميز بموقع الاستراتيجي ، عدد سكانها يبلغ 76700 وتمتلك العديد من الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني المتعدد الانشطة بالاضافة الي انها من المراكز المستهدفة من مشروع حياة كريمة في محافظة البحيرة .

2-3 الحدود الزمنية للدراسة :-

تمت الدراسة الميدانية بين 28 مارس 2022 الي 9 مايو 2022.

2-4 : نتائج الدراسة الميدانية :

2-4-1 خصائص عينة الدراسة :-

تتمثل خصائص العينة في النوع الاجتماعي ، العمر ، المؤهل التعليمي ، نوع المؤسسة التي يعمل بها ، نوع عمله داخل المؤسسة ، عدد سنين الخبرة في مجال العمل محل الدراسة وقد تم هذه من خلال الاستبيان لعدد (16) عدد العينة محل الدراسة .

2-4-1-1 النوع الاجتماعي:-

تم استخدام نوع المبحوثين لبيان متوسط النوع الاجتماعي في هذا المتغير وكما يتبين من الجدول ، من ضمن إجمالي عدد المبحوثين (16) هناك 9 إيناث بنسبة 56.3% و7 ذكور بنسبة 43.8% :

جدول رقم (1) التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لنوع المبحوث الاجتماعي

النوع	العدد	النسبة
إيناث	9	%56.3
ذكور	7	%43.8
الاجمالي	16	%100

2-4-1-2 عمر المبحوثين :-

تم استخدام عدد سنوات عمر المبحوثين كمؤشر في هذا المتغير وكما هو مبين من الجدول (2) من إجمالي عدد المبحوثين (16) هناك 3 افراد متوسط أعمارهم ما بين 20 الي 30 عام بنسبة 18.8% ، و7 افراد متوسط عمر بين 30 الي 40 عام بنسبة 43.8% ، و6 افراد متوسط عمر بين 40 الي اكثر بنسبة 37.5% ,

جدول رقم (2)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لعمر المبحوث

السن	العدد	النسبة
من 20 الي 30 عام	3	%18.8
من 30 الي 40 عام	7	%43.8
من 40 الي اكثر عام	6	%37.5
الاجمالي	16	%100

2-4-1-3 المستوي التعليمي للمبحوثين:-

يتبين من الجدول نسبة المستوي التعليمي للمبحوثين محل الدراسة ما بين التعليم المتوسط والتعليم الجامعي والدراسات العليا ، حيث تبين من عدد العينة (16) أن هناك عدد 7 أفراد من خريجي التعليم المتوسط بنسبة 43.8%، و 6 من التعليم الجامعي بنسبة 37.5% ومن الدراسات العليا عدد 3 افراد بنسبة 18.8% من النسبة الكلية .

جدول رقم (3)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للمستوي التعليمي المبحوث

التعليم	العدد	النسبة
تعليم متوسط	7	%43.8
تعليم جامعي	6	%37.5
دراسات عليا	3	%18.8
الاجمالي	16	%100

2-4-1-4 نوع المؤسسات محل عمل المبحوثين :-

في سياق موضوع الدراسة كان لابد من استهداف نوع المؤسسة التي يعمل بها المبحوثين وقد تبين من بين عدد العينة (16) ان هناك عدد 5 اشخاص بنسبة 31.3% يعملون في جمعية اهلية ، وعدد 11 شخص بنسبة 68.8% يعملون في جمعية تنمية المجتمع ، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (4)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لنوع المؤسسة

نوع المؤسسة	العدد	النسبة
جمعية أهلية	5	%31.3
جمعية تنمية مجتمع	11	%68.8
الاجمالي	16	%100

2-4-1-5 نوع عمل المبحوثين داخل المؤسسة :-

من الجدول التالي يتبين نوعية عمل المبحوثين داخل مؤسساتهم بواقع (16) فرد عدد العينة ، تبين منهم عدد 5 من اعضاء مجالس الادارات بنسبة 31.3% ، وعدد 7 من المتطوعين بنسبة 43.8% ، وعدد 2 من موظفي المشروعات التنموية التي تنفذها المؤسسة بنسبة 12.5 و 2 من موظفي الجمعيات بنسبة 12.5%.

جدول (5)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لنوع عمل المبحوث في المؤسسه

نوع العمل مع المؤسسة	العدد	النسبة
عضو مجلس ادارة	5	%31.3
متطوع	7	%43.8
موظف في مشروع تنموي	2	%12.5
موظف داخل الجمعية	2	%12.5
الاجمالي	16	%100

2-4-1-5-6 عدد سنوات خبرة المبحوثين في الموضوع محل الدراسة :-

استهدف الإستبيان معرفة عدد سنوات خبرة العمل للمبحوثين في مجال المؤسسات المدنية والجمعيات لما يمثل هذا المتغير من أهمية في الدراسة ، يوضح الجدول التالي بواقع عدد (16) من افراد العينة عدد 3 اشخاص بنسبة 18.8% خبرتهم أقل من 5 سنوات في هذا المجال ، و 5 أشخاص بنسبة 31.3% يعملون بخبرة متوسط من 5 إلي 10 سنوات في هذا المجال ، و8 أشخاص بنسبة 50% يعملون بخبرة اكثر من 10 سنوات في هذا المجال :

جدول (6)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لعدد سنين خبرة المبحوث في المجتمع المدني

عدد سنين الخبرة في المجتمع المدني	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	3	%18.8
من 5 سنوات الي 10	5	%31.3
من 10 ل أكثر	8	%50
الاجمالي	16	%100

2-4-2 اراء المبحوثين في الموضوعات محل الدراسة :-

تم استخدام مجموعة من المتغيرات وطرحها في شكل اسئلة داخل الاستبيان لقياس مدي معرفة المبحوثين واراءهم داخل مؤسسات المجتمع المدني محل الدراسة ومنها التالي :

- ماهو نوع الخدمات او المشروعات التي تقدمها المؤسسة للمستهدفين ؟
- ماهي الفئة الاكثر استهدافا من مشروعات وخدمات المؤسسة ؟
- ماهو عدد المستهدفين من الخدمات والمشروعات التي تنفذها المؤسسة ؟
- ماهي المعوقات والتحديات التي تواجهها المؤسسة ؟
- كيف تتغلب المؤسسة علي هذه المعوقات ؟
- اذكر انواع التدريبات التي حصل عليها العاملين ومجلس الادراة في المؤسسة ؟
- ماذا تعرف عن أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030؟
- ماذا تعرف عن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الاهلي ؟

2-4-2-1 نوع الخدمات والمشروعات :-

يوضح الجدول رقم (7) نوع الأنشطة والخدمات التي تقدمها المؤسسات ، الإعانات المالية بواقع 25% من العينة ، والخدمات الصحية بنسبة 37.5% ، واطعام الطعام للفقراء والايتام بواقع 37,5% ايضا من العينة ، والخدمات التعليمية والتوعية بنسبة 31.3% من العينة ، تقديم الكساء بنسبة 18.8 من العينة وتقديم المشروعات الخدمية بنسبة 12.05% من العينة ، هذه النسب من واقع عدد (16) من المبحوثين بشكل عشوائي عاملين في الجمعيات الاهلية ، تتمثل اكثر تفصيلا في "حملة افطار صائم واعانات مالية ، مساعده الفقراء والمحتاجين من الأرامل والمطلقات وذوى الاحتياجات الخاصة ، قوافل عيون مواد غذائيه علاج تغطية اسطح عمليات قلب ، مشروعات خدمية وتنموية ، تخاطب وتنمية مهارات ، كساء جانب صحي اطعام" .

جدول (7)

التوزيع النسبي للمؤسسات وفقا نوع الخدمات والمشروعات

نوع الخدمات او المشروعات	العدد	النسبة
الاعانات المالية	4	%25
الخدمات الصحية	6	%37.5
اطعام	6	%37.5
توعية وتعليم	5	%31.3
كساء	3	%18.8
مشروعات خدمية	2	%12.5

2-4-2-2 الفئة الاكثر استهدافا من الجمعيات الاهلية :-

وفقا لما يوضحه الجدول التالي جدول(8) عن نوع الفئة المستهدفة من المؤسسات محل عمل الدراسة فان نسبة 18.8% فئة الارامل والايتام ، وبنسبة 25% المرأة المعيلة ، و25% تنطبق علي كل الفئات التي تقع تحت مسمي الاكثر فقرا ، بينما نسبة 12.5% ذوي الإحتياجات الخاصة ، وبنسبة 6.25% لفئة الشباب ، ذلك بواقع عدد العينة(16) من المبحوثين ، يتكرر المبحوث الواحد داخل النسبة الواحدة اكثر من مرة .

جدول (8)

التوزيع النسبي للعينة وفقا لنوع الفئة الاكثر استهدافا

نوع الفئة	العدد	النسبة
الارامل والايتام	3	%18.8
المرأة المعيلة	4	%25
جميع الفئات الاكثر فقرا	4	%25
ذوي الاحتياجات الخاصة	2	%12.5
الشباب	1	%6.25

2-4-2-3 عدد المستهدفين من الجمعيات محل الدراسة :-

من حيث عدد المستهدفين الذين تقدم لهم المؤسسات خدماتها ، تبين عدم المعرفة بعدد المستهدف بواقع نسبة 18.8% ، وبنسبة 43.85% يتراوح عدد المستهدفين من 1 الي1000 بحساب الأسرة وليس الفرد ، بينما بنسبة 31.3% يتراوح العدد المستهدف بين 1000الي 3000 فرد ، وفقط بنسبة 6.25% العدد المستهدف يتخطي ال 3000 فرد فأكثر، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول (9)

التوزيع النسبي للعينة وفقا للعدد المستهدف

متوسط عدد المستهدفين	العدد	النسبة
عدد كثير (ليس لدي المبحوث علم)	3	%18.8
من 1 الي 1000 اسرة	7	%43.85
من 1000 الي 3000 فرد	5	%31.3
من 3000 الي اكثر فرد	1	%6.25

2-4-2-4 البرامج التدريبية التي حصل عليها القائمون على المؤسسة :-

يوضح الجدول التالى البرامج التدريبية التي حصل عليها أعضاء المؤسسة ، تبين نسبة 18.8% حصولهم على برامج تدريبية بعنوان التخطيط واعداد الموازنات والادارة ، وبنسبة 25% حصولهم على برامج التي تدور حول موضوعات تخص الامومة والطفولة ، وبنسبة 18.8% حصلوا علي برامج تدريبية حول موضوعات التنمية البشرية وتنمية الموارد، وبنسبة 6.25% حصلت مؤسسته علي التدريبات التخصصية والحاسب الالي ، فبنسبة 25% حصلوا علي البرامج التدريبية التي تدور موضوعاتها حول التوعية لجلب المتوطوعين والباحثين والتدريبات التي تختص بالمتطوعين ، بينما بنسبة 6.25% لم تحصل مؤسسة مطلقا علي اي نوع من التدريبات ، ذلك لعدد العينة (16).

جدول رقم (10)

التوزيع النسبي للبرامج التدريبية التي حصلت عليها المؤسسات محل الدراسة

انواع التدريبات	العدد	النسبة
التخطيط واعداد الموازنة والادارة	3	%18.8
تدريبات حول الامومة والطفولة	4	%25
تنمية بشرية وتنمية موارد	3	%18.8
تدريبات تخصصية وحاسب الي	1	%6.25
جذب المتطوعين والباحثين	4	%25

2-4-2-5 المعرفة باهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر2030 :-

يتبين من الجدول التالي أن هناك نسبة 31.3% لديهم معرفة بأهداف التنمية المستدامة متمثلة ومختصرة في (القضاء على الفقر، القضاء على الجوع التام ، الصحة الجيدة والرفاة ، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين المياه النظيفة والنظافة الصحية ، الأهداف الأممية التى أتفق عليها المجتمع الدولى لتحسين معيشة المواطن ، الأهداف الأممية التى اتفق عليها المجتمع الدولى لتحسين معيشة المواطن وتطورت من ثمانية أهداف إلى 15 هدف تشمل جميع جوانب تنمية الفرد والمجتمع هي تحسين الخدمات دون الإضرار بالأجيال القادمة).

ثم تبين بنسبة 68.7% بأن المعرفة لديهم بأهداف التنمية المستدامة بعيدة تماما عن الأهداف بل هي معرفة سطحية جدا بالخدمات العادية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني وليست معرفة متعمقة بماهية التنمية المستدامة أو رؤية مصر 2030 ، تتمثل معرفتهم في (مشاريع طويلة المدى ، توفير حياة كريمة ومستوى معيشي متقدم ،مصر في ثوبها الجديد ، إقامة المشروعات) .

جدول رقم (11)

التوزيع النسبي لمدي المعرفة باهداف التنمية المستدامة

مدي وشكل معرفة الاهداف والرؤية	العدد	النسبة
المعرفة بالاهداف بشكل جيد	5	%31.3
المعرفة بالاهداف بشكل بعيد	11	%68.7

2-4-2-6 المعرفة بالقانون تنظيم العمل الاهلي :-

يتبين من الجدول التالي مدي معرفة عينة المبحوثين (16) فرد بالقانون والائحة التي تنظم عمل المؤسسات العاملين بها وهو قانون " قانون تنظيم العمل الاهلي رقم 149 لسنة 2019" فقد تبين نسبة 12.5% لديهم معرفة جيدة بالقانون بواقع ، بينما كانت نسبة المعرفة المتوسطه والغير 37.5%، والنسبة الاكبر في عدم المعرفة مطلقا بالقانون بنسبة 50%.

جدول رقم (12)

التوزيع النسبي لمدي المعرفة بقانون تنظيم العمل الاهلي

مدي المعرفة بالقانون	العدد	النسبة
معرفة جيدة بالقانون	2	%12.5
معرفة متوسطه بالقانون	6	%37.5
عدم المعرفة بالقانون	8	%50

1-4-2-7 المعوقات التي تحول دون تفعيل دور المؤسسة:-

يتضح من الجدول التالي المعوقات التي تحول دون تقيدم الخدمات وتفعيل دور المؤسسات ، نسبة 75% في ان المعوق الرأيسي هو ضعف التمويل وجمع التبرعات ، وبنسبة 12.5% هناك معوق يتمثل في قلة وضعف أعداد المتطوعين ، وبنسبة 6.25% الانتشار الجغرافي والعادات والتقاليد ، وايضا 6.25% تمثل عدم موجود معوقات ، ذلك بواقع العينة التي تمثل (16) من العينة.

جدول (13)

التوزيع النسبي لبيان المعوقات للمؤسسات محل الدراسة

نوع المعوقات	العدد	النسبة
ضعف التمويل	12	%75
قلة اعداد المتطوعين	2	%12.5
الانتشار الجغرافي والعادات والتقاليد	1	%6.25
عدم وجود معوقات	1	%6.25

2-4-2-8 التغلب علي المعوقات :-

يتضح من الجدول التالي طرق ومقترحات التغلب علي المعوقات بنسبة 50% علي عمل حملات لجمع التبرعات ، وبنسبة 31.3% في دعم العمل والنشاط والتعاون بين افراد المؤسسة ، وبنسبة 12.5% حول التوعية للمجتمع لجلب المتطوعين ، بينما بنسبة 6.25% انه للتغلب علي معوقات مؤسسته لابد من العمل علي جلب المشروعات التنموية .ذلك بواقع اراء العينة التي تمثل (16) محل الدراسة .

جدول رقم (14)

التوزيع النسبي لاراء المبحوثين حول التغلب علي المعوقات

رأي المبحوثين	العدد	النسبة
حملات جمع تبرع	8	%50
دعم التعاون والنشاط داخل المؤسسة	5	%31.3
التوعية لجلب المتطوعين	2	%12.5
جلب المشروعات التنموية للجمعية	1	%6.25

النتائج والتوصيات :-

النتائج

اولا: فيما يتعلق بمدي فهم وتعميق أهداف التنمية المستدامة في المؤسسات محل الدراسة

1. ضعف الفهم المتعمق بأهداف التنمية المستدامة لدي العاملين في المؤسسات محل الدراسة ، فقد تبين أن نسبة 13.3% فقط من عينة الدراسة لديهم فهم ومعرفه بأهداف التنمية المستدامة والنسبة الأكبر بنسبة 68.7% معرفتهم بالأهداف سطحية جدا أو بعيدة تماما عن الأهداف بمفهومها الصحيح.
2. عدم اتساق الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات مع أهداف التنمية المستدامة فقط هي خدمات خيرية من التراز الأول أو توعوية بشكل سطحي غير متسق تماما أو متسق من بعيد مع أهداف التنمية .
3. عدم الوعي برؤية مصر 2030 وعايا كافيا ماهي أهدافها ومحاورها فقط تدور المعرفة بها حول انها تعمل علي خطة مصرية للتنمية الشاملة بشكل سطحي غير مدرج في خطط هذه المؤسسات .

ثانيا : فيما يتعلق بمدى الوعي بالقانون والتشريعات التي تنظم عمل هذه المؤسسات

1. ضعف المعرفة بالقانون الذي ينظم عمل المؤسسات وهو قانون " قانون تنظيم العمل الاهلي رقم 149 لسنة 2019" فقط من نسبة المبحوثين ظهر فقط 12.5% من لديهم معرفة بالقانون .
2. إتاحة اللائحة التنفيذية للقانون ونشرها من قبل الدولة وعلي الرغم من ذلك فإن المؤسسات لم تكن تسعي لهذه المعرفة .
3. وضع خطط وتقديم خدمات وتعامل مع مستهدفين وجلب للمتطوعين من قبل المؤسسة بدون علم باللائحة التنفيذية للقانون الذي ينظم عملها.

ثالثا : فيما يخص الوضع الراهن للمؤسسات الريفية محل الدراسة :-

1. الإنتشار الأوسع لجمعيات تنمية المجتمع عنه من الجمعيات الاهلية بناءا علي ما تم في العينة العشوائية التي اختيرت كعينة للدراسة بواقع (16) من العاملين في المؤسسات الاهلية في ريف مركز حوش عيسي بمحافظة البحيرة بنسبة 68.8% لجمعيات تنمية المجتمع و 31.3% للجمعيات الاهلية .
2. النسبة الاكبر من العاملين في المؤسسات فوق سن الشباب ، فتتمثل النسبة الأقل للشباب وهو ما انعكس بالطبع على مستوي سنين الخبرة لدي المؤسسات الاهلية والمدنية ولكن علي الناحية الاخري فإن دور الشباب في هذه المؤسسات منخفض.
3. يتمثل ايضا انخفاض دور الشباب في ضعف نسبة المتطوعين ، وهو ما ظهر في المعوقات التي تعوق اداء عمل المؤسسات وتفعيل دورها بشكل جيد .

4. نسبة السيدات هي النسبة الاكبر لدي المؤسسات محل الدراسة تمثل 56.3%_، وما يتضح انها نسبة ايجابية وجيدة نظرا لوقوع هذه المؤسسات في الريف اذا هناك مساحة لعمل المرأة ومشاركتها في القطاع المدني .
5. من ناحية المؤهل العلمي للعاملين في المؤسسات محل الدراسة بناء علي عينة الدراسة فقد تقاربت النسب بين المتعلمين تعليم متوسط وتعليم جامعي بنسب 43.8% للتعليم المتوسط و 37.5% وهو ما ينعكس بالطبع علي مدي المعارف والمهارات التي يتميز بها خريجوا التعليم الجامعي عنه في التعليم المتوسط.
6. تتمحور الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات في الريف حول مجموعة تكاد تكون متشابه ومشتركة بين المؤسسات منها ، 25% تتمثل في الإعانات المالية و 37.5% يعملون علي تقديم الخدمات و بواقع نفس النسبة لخدمات الاطعام للايتام والفقراء، وبنسبة 25% يقوم بتقديم الخدمات التعليمية والتوعية والعمل في تقديم الكساء بنسبة 18.8 وبنسبة 12.05% العمل في تقديم المشروعات الخدمية ، هذه النسب من واقع عدد (16 شخص عينة الدراسة) .
7. تستهدف هذه المؤسسات عدد كبير من المستهدفون يتمثلون في فئات متشابه واخري غير متاشبه وايضا باعداد متقاربة في المستهدفين بنسبة 18.8% فئة الارامل والايتام، وعدد 4 اشخاص بنسبة 25% افادوا بان من ضمن الفئة المستهدفة المرأة المعيلة وتنطبق نفس النسبة علي كل الفئات التي تقع تحت مسمي الاكثر فقرا ، وبنسبة 12.5% بان من ضمن الفئة المستهدفة ذي الاحياجات الخاصة ، وبنسبة 6.25% ، ذلك بواقع عدد (16) البعض بعدم معرفته او بكثرة العدد المستهدف دون تحديده بنسبة 18.8% ، هذا بعدد مستهدف بنسبة 43.85% العدد المستهدف لديهم يتراوح من 1 الي1000 بحساب الاسرة وليس الفرد ، وبنسبة 31.3% العدد المستهدف لديهم يتراوح بين 1000الي 3000 فرد ، وبنسبة قليلة تمثل 6.25% من العينة عدد المستهدف لمؤسسته يتخطي ال 3000 فرد فاكثر.
8. تلقت المؤسسات محل الدراسة علي عدد من البرامج التدريبية اختلفت وتشابهت لدي البعض منهم ، ومنها : التخطيط واعداد الموازنة والادارة ، تدريبات حول موضوعات الطفولة والامومة ، تدريبات حول موضوعات التنمية البشرية وتنمية الموارد ، تدريبات حول جذب المتطوعين والباحثين ، وتدريبات متخصصة وحاسب الي ومنهم من لم يحصل علي تدريبات مطلقا .
9. المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه المؤسسات لاهدافها تمثل المعوق الرئيسي في ضعف التمويل واللجوء لجمع التبرعات بنسبة 75% ، ثم قلة وضعف اعداد المتطوعين 12.5 بنسبة % في ان هناك معوق يتمثل في .

التوصيات

بناء علي النتائج السابقة ، يوصي الباحث بما يلى لتفعيل دور الجمعيات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة :-

1. الاهتمام بالجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في الريف من ناحية التوعية بأهداف التنمية المستدامة والربط بين أنشطة هذه المؤسسات والأهداف التي تتثق معها.
2. الإهتمام بمجال بناء القدرات للعاملين لدي مؤسسات المجتمع المدني .
3. تقديم مجموعة من التدريبات للاعضاء الفاعلين وأصحاب القرار في هذه المؤسسات ، للتغلب علي مشكلات ضعف التمويل مثل (كتابة المقترحات التمويلة للمشروعات ، عمل حملات جمع التبرعات ، التسويق)
4. التوسع في إدماج المؤسسات ضمن المبادرات والتحالفات التي تدعم عمل المؤسسات الاهلية .
5. التوعية العامة بأهمية التطوع والتشجيع عليه داخل هذه المؤسسات .
6. تقديم المساعدات والتسهيلات مثل إتاحة البيانات والتصريحات المختلفة لهذه المؤسسات حتي تقوم بالوصول لمستهدفيها والقيام بأدوارها .
7. تقعيل الدور الرقابي والمتابعة والتقييم المستمرة لهذه المؤسسات من قبل الادارة المتخصصة بها بوزارة التضامن الاجتماعي .
8. اعادة النظر في قوائم الأعضاء في هذه الجمعيات والبحث عن الأعضاء الفاعلين بيها للاهتمام بهم وبناء قدراتهم .
9. تقديم ما يلزم من تدريبات وتوعية حول القانون الذي ينظم العمل الاهلي وإتاحة القانون في قنوات سهلة الوصول اليها للتعرف عليه من قبل الجميع من الأعضاء والعاملين .
10. تفعيل دور الشباب في هذه المؤسسات وإعطاء الفرصه لهم في مجالس الادارة حتي يتجلي فكر الشباب بالإضافة الي وجود عنصر التعليم الجامعي بشكل أكبر .
11. المساعدة في البحث العلمي حول موضوعات مثل ضعف انتشار الفكر التطوعي لدي الشباب.

المراجع

1. ابراهيم محمد (2018) ، الجمعيات الاهلية ودورها في تعزيز التنمية الاجتماعية من منظور طريقة تنظيم المجتمع ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين ، صفحات (305-350).مصر
2. أسامة أبو المكارم واخرون - دور المنظمات الريفية في تنمية المجتمعات الريفية في محافظة المنيا دراسة حالة جمعية الاورمان الخيرية ،قسم الاجتماع الريفي- كلية الزراعة جامعة المنيا (2017).
3. أسامة احمد حسن (2013) مؤشرات تخطيطية لتفعيل دور بعض منظمات المجتمع المدني في مواجهة الأزمات والكوارث ، القاهرة – جامعة الازهر
4. اسبر وئام ، (2019) دور الجمعيات الاهلية في تمكين الشباب اجتماعيا واقتصاديا :دراسة استطلاعية لاراء جمهور الجمعيات الاهلية الناشطة في مدينة دمشق ، مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية ، جامعة البعث ، سوريا.
5. أيمن السيد – نحو مجتمع مدني جديد –افاق استراتيجية – العدد(3) – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء – يونيو2021.
6. الجريدة الرسمية – العدد 33 مكرر (ب) – السنة الثانية والستون -18-ذى الحجة سنة 1440هـ، الموافق 19 أغسطس سنة 2019م ، قانون رقم 149 لسنة 2019 بإصدار قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى.
7. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب الاحصائي السنوي – السكان – (2–3 تقدير عدد السكان طبقا للحضر والريف وتوزيعهم النسبي في منتصف الاعوام 1990–2020) 2021.
8. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب الاحصائي السنوي – الجمعيات والنقابات – الباب الخامس.2019.
9. حنان رجائي – المنظمات الريفية ودورها في تنمية الريف المصري في ظل سياسة الاقتصاد الحر – قسم المجتمع الريفي والارشاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس -2003.
10. حنان رجائي- المنظمات الريفية ودورها في تنمية الريف المصري في ظل سياسة الاقتصاد الحر -كلية الزراعة جامعة عين شمس،2003.
11. حنان رجائي واخرون،القاهرة – متطلبات تنمية القرية المصرية في اطار رؤية مصر 2030 -معهد التخطيط القومي –سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم (312) مارس2020.
12. رمضان أحمد عبد المطلب ، المشروعات الصغيرة كأحد آليات دعم فقيرات الريف من منظور التخطيط الاجتماعي، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية.2019
13. ريهام الجوهري – العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لاهدافها- مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية – العدد (51)المجلد (1) – يوليو 2020.
14. ريهام الجوهري – العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الاهلية لاهدافها- مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية – العدد (51)المجلد (1) – يوليو 2020.
15. الصفحة الرسمية للوكالة الالمانية للتنمية- منشور الفيسبوك https://doroobegypt.org/ngohttps://www.facebook.com/20101198007738 1/posts/2099435756901651/

16. الصفحة الرسمية لمشروع حياة كريمة – منشور فيسبوك 10006441890=https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=336798511810776&id 3686
17. عبد الله احسان - اسهامات جمعيات حماية البيئة في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين ، صفحات (134-204)مصر.(2018).
18. مصطفي محمد علي- دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مستوي العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر – 2030 ، كلية العلوم الادارية ، اكاديمية السادات للعلوم الادارية 2022.
19. موقع الامم المتحدة– إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة – مقال " لا للتخلي عن القرية " مايو 2021 https://www.un.org/development/desa/ar/news/policy/world-social-report-2021.html
20. الموقع الرسمي لوحدة بناء قدرات المؤسسات الاهلية - مؤسسة مصر الخير https://tanmwy2030.mekeg.org
21. مي مجيب عبد المنعم مسعد - العلاقة بين الحكومات وقوي المجتمع المدني في ظل جائحة كرونا وانعكاساتها علي ادارة الازمة.- كلية الاقتصاد – جامعة القاهرة ، 2022.
22. نها ممدوح ، دور الجمعيات الاهلية لتنمية الوعي الصحي بالمجتمعات الريفية ، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية ، المقالة 18 ، مج 20 الجزء الاول ، ص 863-824.(2020)
23. هويدا عدلي(2019) دور مؤسسات العمل الخيري في التنمية ومواجهة الفقر، مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مصر .
24. وفاء احمد عبدالله ، المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر (بالتركيز علي دور الجمعيات الاهلية في مجالات التنمية الاجتماعية) ، سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم (241) معهد التخطيط القومي (2013)